

## بطالة حاملي الشهادات الجامعية في تونس : المهشاشة، شروط التشغيلية واستراتيجيات الفعل الفردية

عبد الستار السحباني<sup>(1)</sup>

### مقدّمة

يمثل الحق في التشغيل<sup>1</sup> أحد الشعارات الأساسية التي تداولت بشكل مكثف خلال الثورة التونسية وآلية من آليات التعبئة الميدانية. لقد رفع المتظاهرون عديد الشعارات المماثلة المطالبة بهذا الحق، كما أنّ هذا الشعار لم يكن وليد اللحظة، فمنذ الاستقلال وإقرار الدولة الراعية ممثّل التشغيل الهاجس الأساسي لطالبي الشغل بحيث سعت الدولة إلى العمل جاهدة من أجل تطوير النسيج الاقتصادي وعصرنته ليكون قادرا على استيعاب الطلبات الإضافية للشغل.

تكرّرت البرامج التنموية على مرّ مختلف العقود وبقي الشعار نفسه صامدا إلى غاية لحظة الإطاحة بنظام سياسي لم تكن له القدرة على توفير الأجوبة على هذا السؤال المحوري، خاصة وأنّ القطاع العام هو الأخرمّ بعدد الأزمات المتراكمة خاصة بعد فشل الاشتراكية الدستورية<sup>2</sup>.

<sup>(1)</sup> Université de Tunisie, faculté des sciences Humaines et Sociales du Tunis, Tunisie.

<sup>1</sup> من بين هذه الشعارات « التشغيل استحقاق يا عصابة السراق » وهو شعار ساير مختلف مراحل الاحتجاجات التي شهدتها مختلف الولايات التونسية، علما وان هذا الشعار رفع قبل الثورة في عديد التحركات الاحتجاجية من قبل المطالبين بالحق في التشغيل.

<sup>2</sup> الاشتراكية الدستورية هي عنوان الخط السياسي للدولة الراعية خلال العشرية الأولى للتنمية، 1970-

تمحورت العديد من الاحتجاجات بشكل خاص حول المطالبة بالتشغيل<sup>3</sup> منذ الاستقلال، وتعمق الإشكال بفعل السنين والأعداد المتزايدة لحاملي الشهادات الجامعية ممن لم تتوفر لهم سبل الانخراط بأشكال مختلفة في سوق الشغل<sup>4</sup>.

يتمحور السؤال الأساسي لهذه الورقة البحثية حول أسباب عدم قدرة النظام السياسي توفير حلولاً عملية لهذا الإشكال، وحول تماذي المشهد وفق الخصائص الهيكلية نفسها المترابطة مع تطوّر المنظومة التربوية والتعليمية وعدم تمكنها من التمهيد مع حاجيات سوق الشغل والاستجابة إلى جملة الحاجات الاقتصادية.

يعتبر الحق في التعليم للجميع مبدأ كرسته الدولة التونسية منذ السنوات الأولى للاستقلال ودافعت عنه، لكن في المقابل يغادر مئات آلاف مقاعد التعليم سنويا في المراحل الإعدادية والثانوية<sup>5</sup>، وفي مستوى آخر، يتواجد من يواصلون التعليم الثانوي والجامعي في وضعية المهديين بالبطالة، نظراً لأنّ إمكانات انصهارهم في سوق الشغل أصعب بكثير ممن لا يحصلون على شهادات وخاصة الشهادات الجامعية.

تشكل معالم هذه الصورة من ثلاثية البطالة والهشاشة واستراتيجيات الفعل الفردية والجماعية لحاملي الشهادات الجامعية، ولذا قمنا باستجواب العديد من العاطلين عن العمل في عديد الجهات حول الهشاشة المهنية والهشاشة الاجتماعية واستراتيجيات الفعل المعتمد للحدّ من مختلف أشكال الهشاشة.

وقد تجسدت في الثلاثية القطاعية التي يقوم عليها المنوال التنموي، القطاع العام والقطاع التعاضدي والقطاع الخاص.

<sup>3</sup> للإشارة فقط انه منذ السبعينات من القرن الماضي أي مع العشرية الثانية للتنمية حيث عرفت تونس العديد من التحركات الطلابية والتلمذية رفع خلالها شعار « تقرا ما تقرأش مستقبل مائماش » بمعنى اخر ان كانت لك شهادة اولم تكن فالحال واحد، لا مستقبل لك، بمعنى ان الشغل غير متوفر، على اعتبار ان الشغل هو عنوان ومفتاح المستقبل ومن لا شغل له لا مستقبل له.

<sup>4</sup> عدد العاطلين عن العمل الحاملين لشهادات جامعية حالياً حسب المعطيات الرسمية يزيد عن الثلاث مائة ألف ووضعية الاناث أكثر قتامة، هذا وتكونت تنسيقيات حاملي الشهادات الجامعية والمعطلين عن العمل قامت بالعديد من الاحتجاجات والاعتصامات واضرابات الجوع والتهديد بالانتحار الجماعي على المستوى المحلي والجهوي والوطني بعضها اخذ اشكالا عنيفة كانت في الغالب تنتهي بجملة من الوعود التي لا ترى النور لتعود الاحتجاجات من جديد. انظر:

Bedoui, A. (2013). *Le défi de l'emploi et la nécessité de repenser le modèle de développement*. Tunis : F T D E S.

<sup>5</sup> منذ الثورة وحسب بيانات وزارة التربية التونسية ما يزيد عن المائة ألف تلميذ يغادرون المدارس الأساسية والإعدادية والمعاهد الثانوية كل سنة، بحيث وصل عدد المغادرين الفترة بين 2015 و2019 إلى حدود الـ 540 ألف تلميذ.

لا تحيلنا الهشاشة فحسب إلى القوانين التشغيلية، بل إلى جملة الأوضاع النفسية والاجتماعية للعاطلين عن العمل، أما البطالة، فمن معالمها الأساسية عدم تمفصل سوق الشغل مع البرامج التكوينية وعدم قدرة خريجي الجامعات على الحصول على شغل يتطابق في الغالب مع المؤهلات العلمية، في حين تحيلنا استراتيجيات الفعل الفردية بالخصوص إلى الحلول المعتمدة التي تفتح مجالات الكسب أو الانخراط في الحركات الاحتجاجية الجماعية التي برزت بشكل يومي تقريبا في أعقاب الثورة في عديد المناطق والجهات للمطالبة بالتشغيل<sup>6</sup>.

تجدربنا الإشارة إلى أن العديد من الدراسات أنجزت حول البطالة، وبشكل خاص ما ارتبط منها بحاملي الشهادات الجامعية وفق متغيرات الجنس والجهات والاختصاصات والقطاعات<sup>7</sup>.

### إشكاليات كسب الكفاءة وبدايات البحث عن الشغل

تتقاطع الأجوبة وتلتقي حول العلاقة بين البطالة وعدم توفر المهارات الضرورية التي أضحى يطلبها سوق الشغل<sup>8</sup>، فالشهادة الجامعية هامة إلا أنها غير كافية للولوج إلى الشغل لكونها لا تعكس بالضرورة جملة المهارات المهنية المطلوبة، فطالب الشغل يتقدم إلى السوق حاملا شهادة جامعية ويفتقر إلى الكفاءات الدنيا للمهارة المهنية

<sup>6</sup> نحيل هنا إلى الدراسات التي أعدناها في إطار المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية خلال سنوات 2015 و2016 و2017 حول التحركات الاحتجاجية الاجتماعية الجماعية والتي تبرز الحجم المتزايد للاحتجاجات المطالبة بالتشغيل في عديد الجهات والأشكال المتعددة والمتنوعة لهذه الاحتجاجات.

<sup>7</sup> من بين هذه الدراسات نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- Bel Harety, M., & Hergli, M. (2001). *Adaptation du marché du travail tunisien au nouveau contexte économique*. Tunis : Ed C P U – Centre de Publication Universitaire.

- Bousnina, A. (2013). *Le chômage des diplômés en Tunisie*. Paris : L'Harmattan.

- O I T : (2015). *L'inventaire de l'emploi des jeunes en Tunisie*. Ed O I T.

- Dami, H. (2015). *Marché du travail et hystérésis du chômage en Tunisie*. Tunis : Ed. CPU.

<sup>8</sup> تناول هذه المسألة بشكل خاص الأستاذ فتحي الرقيق في دراسته : من مرونة العمل إلى مدينة المشاريع. مقارنة سوسولوجية. تناول في جزءها الأول المحددات التنظيمية والاجتماعية لمرونة العمل وفي الجزء الثاني الروابط الشبكية. نشر دار محمد علي للنشر، تونس، 2009.

على اعتبار أنّ التكوين الجامعي في عديد الاختصاصات يدور في مدارات مختلفة عن مدارات حاجة سوق الشغل<sup>9</sup>.

وبالرغم من الإقرار بهذا المعطى من قبل المختصين والمهتمين بهذه الموضوع، وكذا الموقف الرسمي الذي تبلور عبر خطاب سياسي يدعو على الدوام إلى تجاوز هذه الوضعية الإشكالية، إلا أنّ عوائق عديدة لم تمكّن من تقديم الحلول والآليات الممكنة لأنّ قوى الجذب أقوى بكثير من قوى الدفع، فالعديد من الاختصاصات تمكن من تكوين جامعي ينتهي بالحصول على شهادة جامعية إلا أن طبيعة هذه الشهادة الجامعية تحول دون القدرة على الانصهار في سوق الشغل<sup>10</sup>. بعض الاختصاصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والأدبية واختصاصات أخرى في عديد المجالات العلمية تعاني من الإشكال نفسه، فالمدارس التكنولوجية التي تمّ بعثها بكل الولايات لكي تستجيب للخصوصيات الاقتصادية لكل جهة وتساهم في توفير كوادر مختصة قادرة على الارتقاء بالنشاط الاقتصادي المحلي والجهوي كان لها في الغالب المآل نفسه... بطالة خرجها.

يطرح الإشكال بنفس بالملامح والمعالم، شهادات جامعية مرفوضة في الغالب من قبل العديد من المؤسسات الاقتصادية الخاصة وذلك للقناعة أنّ أصحابها ليس بمقدورهم تقديم الإضافة للمؤسسة لكونهم لا يسيطرون على المهارات المهنية المطلوبة من جهة، في الوقت الذي لا يملك القطاع العام القدرة على استيعاب المزيد من حاملي الشهادات الجامعية بحكم تشبّع في الوقت الذي زادت فيه الثورة الوضعية سوءا،

<sup>9</sup> المنظومة التربوية والتعليمية في تونس لا تقوم على سبيل المثال على مبدأ تدول التكوين بين المؤسسة الانتاجية والمؤسسة التعليمية كما هو الحال في التجربة الألمانية والتي مكنت التناغم بين المؤسستين وكان لهما دور كبير في الحد من البطالة في هذا البلد، العديد من التجارب تم تطويرها في العديد من الدول وكانت نتائجها هامة، المحاولات التي تم القيام بها في تونس كانت في الغالب محدودة وتفتقد لرؤيا استراتيجية، حول التداول انظر: - وزارة التكوين المهني: دليل الشباب للتكوين المهني. تونس 1998.

- Cohen-Scali, V. (2000). *Alternance et identité professionnelle*. Paris : PUF

- Boulet, P. (2010). *la formation par alternance*. Paris : L'Harmattan.

- Hahn, C., Collin, B., & Besson, M. (2005). *L'alternance dans l'enseignement supérieur*. Paris : L'Harmattan.

<sup>10</sup> العديد من الاختصاصات ذات تشغيلية محدودة جدا ومع ذلك فهي تستوعب سنويا الاف الطلبة الذين يتم تم توجيههم المها، وكل سنة الالف الخريجين من هذه الاختصاصات الذين تنتظرهم البطالة وعلى سبيل المثال الشعب الأدبية والعلوم الانسانية.

بحيث فتح ضغط الحركة الإسلامية التي تولت السلطة إثر انتخابات سنة 2011 المجال لإدماج عشرات الآلاف من الذين كانوا ضحايا سياسة تجفيف الينابيع وتم فصلهم عن العمل بسبب مواقفهم ونشاطهم السياسي أو الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالوظيفة العمومية للأسباب نفسها، وقد وصل الأمر أحيانا إلى وجود موظفين بدون وظيفة بل وبدون مكاتب أيضا، وكنتيجة لذلك تفرز عدم انتداب أي موظف جديد من سنة 2018 إلى سنة 2022.

تحت ضغط الشارع استجابت مع ذلك السلطة لفتح الانتدابات في بعض القطاعات، الاستثناء الكبير والاستثنائي كان القطاع الأمني الذي تواصلت فيه الانتدابات بشكل حثيث.

أما على مستوى مخرجات التعليم العالي، فأوضاع العديد من الاختصاصات التي أشرنا إليها دفعت حاملي الشهادات الجامعية للانخراط في مسالك تشغيلية متعددة ومتنوعة حسب الرأس المال الاجتماعي (شبكة العلاقات الاجتماعية بالدرجة الأولى) والجهة (الانتماء الترابي إلى منطقة جغرافية محددة . جهوي او قبلي ) ومدى الاستعداد الفردي .توفر ثقافة الاستثمار والمبادرة الفردية والمغامرة والمخاطرة والانخراط في مسالك وضغوطات السوق . ودعم المحيط وبالأساس دور العائلة في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة.

تطور الخطاب الرسمي من عشرية تنموية إلى أخرى اذ أضحت مهام الدولة تنحصر أكثر فأكثر في ضمان التكوين الذي ينتهي بالحصول على شهادة علمية، علما بأن التوفر على هذه الشهادة غير ملزم للدولة بتوفير الشغل لذلك تم إدراج العديد من المواد التعليمية على غرار مادة «ثقافة المؤسسة» و«بعث مشاريع اقتصادية» والتكوين في عديد المجالات والهدف من هذه المواد المضافة واضح ألا وهو مساعدة الخريجين ليصبحوا باعني مشاريع. التوجه الأساسي للنظام منذ الانهاء مع الثلاثية القطاعية والدولة الراعية هو الدعم المتواصل للقطاع الخاص على اعتبار انه قاطرة التنمية وكونه القادر على توفير أجوبة للتنمية الجهوية وخاصة بالمناطق الداخلية وتوفر هذه الأجوبة سيحد بالضرورة من البطالة.

الإشكال ان القطاع الخاص لم تكن له نفس انشغالات السلطة وفعل الاستثمار لا يمكن ان يخرج عن الإطار الربحي.

أمام الضغط المتزايد لحجم العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية، تم إقرار جملة من الآليات<sup>11</sup> للحد من طلبات التشغيل المتزايدة وفتح المجال أمام الراغبين في تكوين تكميلي يمكنهم من الانصهار في سوق الشغل، وذلك مقابل منح تقدمها الهياكل المختصة للمنتفعين ودعم مالي للمؤسسات الخاصة التي تستوعب الخريجين في مراحل التكوين والتربصات، ويتلو كل ذلك دعم إضافي في حال الانتداب<sup>12</sup>. وفي الغالب بعد انتهاء العقد عند انقضاء السنتين يجد المتعاقد نفسه من جديد في حالة بطالة والمستفيد الأول من هذه الآليات هي المؤسسة الخاصة وليس المتعاقد على اعتبار أن صاحب المؤسسة غير ملزم بالانتداب النهائي، وفي هذه الحالة يفضل انتداب متعاقد آخر للاستفادة من المنح نفسها المقدمة من طرف الدولة، وهكذا دواليك حتى تنتهي رحلة المتريص مع ذات المؤسسة لتبدأ رحلة جديدة ومضنية الهدف منها البحث عن شغل من جديد، لكن هذه المرة بشهادة جامعية وشهادة تربص مهني تعتبر في حد ذاتها إضافة بالنسبة للوضع الأصلي الذي انطلق منه الطالب الخريج من التكوين الجامعي حديث العهد.

يفتح هذا الوضع الجديد المجال أمام تنشئة اجتماعية جديدة الهدف منها الإعداد النفسي والاجتماعي للتكيف والتفاعل مع الهشاشة<sup>13</sup>.

<sup>11</sup> من بين الآليات التي تم إقرارها على سبيل المثال تكوين تكميلي في بعض الاختصاصات لخريجي الجامعات تمكنهم من الانصهار في سوق الشغل، تكفل الدولة بتغطية مدة سنة من رواتب حاملي الشهادات الجامعية والذين تم استيعابهم من قبل القطاع الخاص، التشجيع والدعم من اجل بعث مشاريع خاصة، تدريس مادة ثقافة المؤسسة في كل المستويات التعليمية الجامعية لدفع الخريجين لبعث مشاريع خاصة الخ...

<sup>12</sup> الاجراءات التي تم اتخاذها تشمل بالخصوص الجانب الجبائي، فقد وضعت الدولة في هذا المجال العديد من الحوافز الجبائية لتشجيع القطاع الخاص على المزيد من المرونة في الانتدابات وإعادة تكوين ورسكلة المنتدبين الجدد.

<sup>13</sup> أنظر:

Denave, S. (2015). *Reconstruire sa vie professionnelle. Sociologie des Bifurcations biographiques*. France : PUF.

## دلالات الهشاشة

ما هي إذن دلالات هذه الهشاشة، معانها واركائها، كيف تمت إدارتها من قبل الفاعلين وكيف تحولت إلى السمة الأساسية لليومي؟

الهشاشة مفهوم متعدّد الأبعاد، تتخلله العديد من العناوين حسب السياقات والوضعيّات، يمكن أن نعتبر ذوي الحاجات الخصوصية في وضع هشاشة، كما يمكن اعتبار من لا يتوفر على سكن في وضع اجتماعي هش، والأمثلة عديدة تشمل الثقافي والسياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي والصحي... للهشاشة أيضا جوانب كثيرة تشمل مجالات الشغل. ما يهمنا هنا هو هذا المجال، والتشغيل الهش في علاقة بحاملي الشهادات الجامعية، ذلك أنّ الانصبهار في سوق الشغل أصبح بالنسبة لشرائح اجتماعية كبيرة وخاصة شريحة حاملي الشهادات الجامعية يتميز بهذه الخاصية.

## الإدارة وإنتاج الوصمة

يحيلنا المفهوم في هذا المجال إلى انعدام الأطر أو عدم احترام الأطر القانونية في التشغيل لأسباب مختلفة. فعلى المستوى الإداري يسجّل العاطل عن العمل مثلا في بطاقة التعريف الوطنية بصفته « عاملا يوميا »، وينسحب هذا على مختلف الحالات المهنية الممكنة التي قد تتمثلها العديد من المهن مثل النجارة والحدادة وقطاع البناء... أي كلّ المهن الممارسة للحساب الخاص والتي لا تملك وضعيّة جبائية وقانونية واضحة ولا تستفيد من الصناديق الاجتماعية... المهن يصنّف أصحابها إداريا ضمن خانة « عامل يومي »، شأنهم في ذلك الشأن كل امرأة لا تشتغل في مؤسسة عمومية أو خاصة، وليست لها وثيقة أجر قانونية. فهي إن كانت بالبيت أو كانت صاحبة مشروع خاص صغير أو كانت تقوم ببعض الوظائف التي تمكّنها من دخل سواء كانت الوظيفة بالبيت أو خارجه، ففي كل هذه الحالات تحمل بطاقة التعريف الوطنية بصفة: العمل « شؤون البيت ».

على المستوى الإداري إذن، يمثل « شؤون البيت » بالنسبة للمرأة صفة تخصّ حصرا المرأة وهي مرادف لصفة « عامل يومي » التي تخص حصرا الرجل، وكلاهما تعنيان كل

الإناث والذكور ممن هم على هامش المدارات الاقتصادية الشكلية، أي أنّ هؤلاء جميعاً هم في حالة هشاشة هذا بالرغم من كونهم مسجلين في حالة نشاط.

### خصائص الهشاشة

تتمظهر خصائص الهشاشة عند حاملي الشهادات الجامعية العاطلين على العمل في خمس صور كبرى :

أولها مرتبطة بحالة القلق النفسي لكون هذه فئة مجبرة على اغتنام فرص الشغل حتى وإن كانت بعيدة عن تخصصات شهادتها.

ثاني هذه المظاهر يرتبط بتبعية هذه الفئة لأسرهم مادياً واجتماعياً، وهذا الوضع متغير حسب الخصائص السوسيو.اقتصادية لكل أسرة.

المظهر الثالث يرتبط بوجود هذه الفئة في مواجهة مع وضع مؤسساتي لا يقدم الحلول للخروج من ظرف الهشاشة خصوصاً عندما تكون ظرفية، أولنقل عنها حلول الهشاشة<sup>14</sup>. رابع المظاهر يرتبط بثقل التمثلات السلبية المتداولة نتيجة ضغط المحيط من خلال الصور السلبية المتداولة عن العاطلين عن العمل بشكل عام وعن العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية بشكل خاص وهي في الغالب صور تقوم على الوصم<sup>15</sup>.

أمّا خامس المظاهر فيشير إلى عدم القدرة على التموقع الاجتماعي في ظل ازدواجية البطالة والشهادة الجامعية، فهي بهذا تمثل انحداراً قيمياً يصعب إدارته مع تواصل عدم القدرة على التكيف مع هذه الازدواجية.

تنطلق الاستراتيجيات الفردية للعاطلين عن العمل والحاملين لشهادات جامعية وفق هذه الأسباب في الغالب من إعادة صياغة السلم القيمي للنجاح الاجتماعي بالشكل الذي يستجيب لحاجات العاطل أو المعطل عن العمل، عبر التهريب مثلاً أو مسالك

<sup>14</sup> على غرار البرامج العديدة التي يتم الإعلان عنها والمدعمة من قبل هيئات رسمية اجنبية بهدف الحد من الهشاشة، إذ حالما تنتهي هذه البرامج المدعمة تنسحب الاليات والبرامج وكان شيئاً لم يكن <sup>15</sup> السلبية هي مرادف الوصم الاجتماعي، ذلك ان العاطل عن العمل يعتبر في الغالب سلبياً وفاشلاً لعجزه على التوفر على شغل ولكونه بالأساس يرفض العروض التي تقدم اليه لأنها لا تلي الحاجة وهو غير قادر على التكيف مع وضعيات جديدة ويصر على العمل وفق الشهادة الجامعية التي يحملها



التجارة الموازية أو الهجرة غير النظامية أو القيام بأعمال ظرفية لا تهم طبيعتها باعتبارها ظرفية، أو بالزواج نحو المدن الكبرى بحثا عن المجهولية، ذلك أن هذه المدن الكبيرة تفتح أفقا جديدة لكونها تحرر من ضغط المحيط التقليدي<sup>16</sup>. ووفق هذا المسار يصبح قبول الهشاشة مسلكا حياتيا يدار وفق متطلبات اليومي من الحلول المفروضة، وذلك لعدم وجود حلول عملية أخرى ممكنة.

مكّننا إشرافنا على المرصد الاجتماعي التونسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2018 القيام بعدد اللقاءات والمقابلات مع العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية من اختصاصات مختلفة ومن الجنسين، يقطنون في المدن الداخلية والمدن الساحلية وينتمون إلى أوساط اجتماعية متنوّعة، سواء طالت بطالتهم أو كانوا من حديثي البطالة. الغاية من هذه اللقاءات التي تدخل ضمن نشاطات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رصد ودراسة الاحتجاجات الاجتماعية ومن ضمنها احتجاجات تنسيقيات المعطلين عن العمل على المستويين الجهوي والوطني، ومن خلال الملاحظات الميدانية لمسالك الفعل الفردية، ووفقا للسياسة التشغيلية المعتمدة في تونس والآليات المقترحة للانصهار في سوق الشغل، تتجلى الهشاشة المهنية في الصورة التالية :

1- غياب الضمانات القانونية في التشغيل، فالمشغل لا يحترم قوانين الشغل ولا يعمل على ترسيم المنتدب المتعاقد وهي الآلية الأساسية المعتمدة والهدف من ذلك هو المزيد من الاستغلال، وفي حال انتهاء العقد فللمشغل حرية إعادة العقد وفق شروطه، وليست للمتعاقدين إمكانية إبراز الحقوق التي تضمنتها مجلة الشغل<sup>17</sup>.

2- عدم التناسب بين المجهود في العمل والراتب، فقد تبين لنا في عديد القطاعات الاختلاف الكبير في الأجر بين المنتدب المترسم والمنتدب المتعاقد علما وان العديد من المؤسسات تعمل خارج الأطر القانونية، وكل المنتدبين المتعاقدين فيها لا يحصلون على أية

<sup>16</sup> المسالك عديدة ومتنوعة الا انها ممكنة في المدن الكبرى بشكل كبير وهو ما يفسر حركة النزوح من المدن الداخلية الى المدن الساحلية في تونس

<sup>17</sup> انظر : الاتحاد العام التونسي للشغل: قطاع النسيج والملابس في تونس وتحدي إعادة ادمج العمال تونس 2005.

. سالم الحداد : الاتحاد العام التونسي للشغل والاشكالات الصعبة. قسم الدراسات والتوثيق. الاتحاد العام التونسي للشغل. تونس 2006.

تغطية قانونية أو اجتماعية بالرغم من كون بعضهم يشغل منذ عدة سنوات ولا يزال في الوضعية القانونية نفسها وأصبح يتجنب الاحتجاج خوفا من عدم تجديد العقد بعد نهايته.

وهنا نلاحظ أن وضعية المتعاقدات من النساء خاصة في القطاع الخاص متردية أكثر من وضعية الذكور الذين هم في الوضعية نفسها<sup>18</sup>.

3- قبول مختلف الأعمال بسبب طول فترة البطالة وغياب البدائل، حتى وان كانت هذه الأعمال بعيدة كل البعد عن الاختصاص وأحيانا مضيئة<sup>19</sup>.

4- عدم توفر التغطية الاجتماعية في علاقة بالصناديق الاجتماعية التي تسمح بعدد الخدمات منها بالخصوص الخدمات الصحية ومنحة لتقاعد<sup>20</sup>.

5- عدم التمتع بالتغطية الصحية في علاقة بما تمت الإشارة إليه سابقا وفي حال حادث وجود شغل فإنّ حقوق العامل في الغالب ليست مضمونة قانونيا خاصة في المحلات الصغيرة التي سبق وأشرنا إليها، كما أنّ الطرد عن العمل في حالة المرض ممكنة جدا.

6- الحاجة إلى العمل ولو في حالات المرض أو الإزهاق أو عدم القدرة على العمل لمانع معيق على اعتبار خصم أيام العمل التي لا تتم فيها المباشرة الفعلية للأسباب التي ذكرناها

7- عدم توفر أي حماية للمرأة العاملة باعتبار خصوصياتها، إذ يمكن فصلها عن العمل في حالة الحمل أو تكرر مرضها وغيابها لأسباب صحية<sup>21</sup>.

<sup>18</sup> مثلت هذه المسألة احدى المحاور الأساسية لنضال الجمعيات النسوية في تونس على غرار الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحوث والتنمية  
<sup>19</sup> كان لنا لقاء مع عامل بمقرى في أحد الأحياء الشعبية، مكلف بتنظيف الشيشة وإعدادها للزبائن، يعمل إلى ساعة متأخرة من الليل في قضاء ملوث للغاية وبأجر زهيد بالرغم من كونه يحمل « إجازة » (من التعليم الجامعي)، حدثنا عن العديد من أصدقائه الذين يشتغلون في مهن مشابهة والأوضاع النفسية والاجتماعية التي يعيشونها، بل أن أصحاب هذه المحلات، (المقاهي، المطاعم، بائعي المرطبات...) يجدون متعة نفسية كبيرة في تذكيرهم بشهاداتهم العلمية وكونهم يعملون لدى من ليست له شهادة جامعية لكنه نجح، فكانّ الشهادة الجامعية في بعض الاختصاصات أصبحت مفتاحا للفشل في الحصول على شغل.

<sup>20</sup> يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل ان هذه الفئات هي فئات هشة وقد عمل إثر الثورة على تسوية وضعيات العديد من الفئات في عديد القطاعات، ولا يزال الى الان يقوم بالتعبئة من جل وضع حدا لهذا الأسلوب في الانتداب والتشهير به وحث الحكومات المتعاقبة على سن القوانين التي تحد من هذه الممارسات

<sup>21</sup> انظر: الكريديف. مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة: النساء التونسيات في الشغل

8- الخوف الدائم من الطرد من العمل، على اعتبار أنّ العامل لا يستفيد من أي تغطية قانونية وقد أشعرتنا إحدى المنتدبات المتعاقدات قائلة: « إن وضع المرأة أسوأ بكثير من وضع زملائهم من الرجال، فهن باستمرار عرضة لشتى أنواع التحرش الجنسي كما أن الخوف من الطرد يمنعهن من التشكي ».

9- العمل في ظروف صعبة في ظل علاقات مهنية متردية وفي ظل عدم توفر شروط السلامة المهنية واحترام توقيت العمل.

10- عدم التمتع بالإجازات الأسبوعية والسنوية على اعتبار أنّ الأجر مساوي فقط أيام العمل الفعلية وعليه فإنّ التخلّف عن العمل ينعكس على المردود المالي وهو ما يمكن ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والنفسية نتيجة لذلك<sup>22</sup>.

11- ضغط العمل يمنع من إمكانية الانخراط في أنشطة موازية، فمن خلال المعاينة الميدانية، لاحظنا أنّ حجم العمل والضغطات المهنية تؤدي كلها إلى منع العامل من الاستفادة من أوقات الفراغ ومن المشاركة في أنشطة حزبية أو جمعياتية أو ثقافية أو رياضية، فالهشاشة المهنية تدفع إلى الإقصاء الذاتي من الفضاء العامة والحدّ من كل الرغبات الخاصة الأخرى كالرغبة في المشاركة في أنشطة رياضية أو ثقافية.

12- الخوف من الانتماءات الحزبية وحتى الانتماء إلى الجمعيات المدنية فمثل هذه الانتماءات يمكن أن تفرز العديد من الإشكالات الأمنية أو إشكالات مع المشغل وعليه فإن الهشاشة تقصي بشكل واضح عن الانخراط في مثل هذه الأنشطة وتحد من مواطنة العامل الذي يوجد في وضع الهشاشة المهنية

لقد كانت استراتيجية النظام قبل الثورة تقوم على اعتبار هذه الفئة مخزونا انتخابيا يمكن توظيفه في كل الحالات وتسويق ذلك عبر مختلف وسائل الاتصال الجماعية<sup>23</sup>.

وفي الحركة النقابية. تونس، 1998.

<sup>22</sup> يمكن العودة في هذا الإطار إلى :

Grell, P. (1999). *Les jeunes face à un monde précaire*. Paris : L'Harmattan.

Gueslin, A. (2004). *Les gens de rien*. Paris : Ed Fayard.

<sup>23</sup> تناول هذه المسألة : عميرة عليّة الصغير : الثورة في عيني مؤرخ، انظر فصل أسباب الثورة او ما يدينه الشعب. نشر المغربية للطباعة واشهار الكتاب، تونس، 2012.  
- الهادي التيمومي : خدعة الاستبداد الناعم في تونس. 23 سنة من حكم بن علي. نشر دار محمد علي

13- عدم وجود جهة يمكن التظلم إليها كالاتحاد العام التونسي للشغل مثلا على اعتبار إن هذا الأخير لا يدافع إلا على منظوريه وهؤلاء العاملين في ظروف هشة لا ينتمون إلى المنظمة الشغيلة بحكم وضعهم المهني<sup>24</sup>. إذ لا ينتهي إلى الاتحاد العام التونسي للشغل إلا اللذين تتوفر لديهم شروط العمل القانوني، كما أنّ التظلم للجهات الرسمية ذات العلاقة بمختلف اشكالات الشغل غير ممكن في حال العمل بدون عقد وعديد العاملين ليست لهم عقود عمل.

14- عدم وجود صفة قانونية أمام الجهات الرسمية في حال النزاعات المهنية، ففسخ العقد بالنسبة للمتعاقدين في القطاع الخاص يعود إلى المُشغّل لا غير، وبإمكانه القيام بذلك دون أي إشكالات قانونية<sup>25</sup>.

15- العنف والتحرش للذنان تعاني منهما المرأة التي تعمل في وضع هش، وقد تم تناولها بالدرس والتبني من قبل عديد المنظمات الحقوقية والجمعيات النسوية والتي بلورت إلى أي حد يمكن للمرأة العاملة في وضعيات هشة أن تكون ضحية للعنف. نشير هنا بشكل خاص إلى أوضاع المرأة العاملة في القطاع الفلاحي، أوضاع صعبة جدا تعيدنا الى القرون الوسطى<sup>26</sup>.

16- سوء المعاملة للنازحين من الجهات الداخلية واستغلال أوضاعهم الاجتماعية ذلك أن العديد من الجهات الساحلية والتي تستقطب اليد العاملة الواردة من الجهات

الحامي. تونس، 2012.

<sup>24</sup> حول هذه المسألة يمكن العودة الى : محمد المنجي عمامي : الحركة النقابية التونسية بين ثقل الموروث واستحقاقات التأقلم. نشر مطبعة فن الطباعة. تونس، 2011.

<sup>25</sup> المنجي الدكالي : علاقات الشغل في النزل السياحية والمؤسسات الشبيهة، دراسة هذه العلاقات منذ التكوين وحتى الانتهاء في نطاق الاتفاقية القطاعية ومصادر التشريع الأخرى محلات بنخبة من القرارات التعقيبية ذات الصلة. نشر دار اسهامات في أدبيات المؤسسة. تونس، 2000.

<sup>26</sup> العديد من المنظمات النسوية اهتمت بالموضوع وبلورت العديد من البرامج في هذا الاتجاه وعلى سبيل الذكر لا الحصر: جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية > فضاء تناصف > حملة عندي الحق في عمل لائق حول وضعية المرأة الريفية انظر:

Laroussi, A. (2002). *La femme rurale dans l'exploitation familiale. Nord-ouest de la Tunisie. Pour une sociologie des ruptures*. Paris : L'Harmattan.

Ferchiou, S. (1985). *Les femmes dans l'agriculture tunisienne*. Tunis : Edi sud- Cères Productions.

الداخلية (وخاصة اليد العاملة النسائية) لا توفر الحماية الكافية لهؤلاء الباحثين عن العمل، وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى مختلف دلالات وممارسات « الحقرة »<sup>27</sup>.

17- غياب سبل الترقية المهنية على اعتبار الوضعية الهشة لا تصاحبه الامتيازات نفسها التي يحصل عليها المنتدب المترسم.

18- القناعة بكون ما هو متوفر بكل سلبياته يمثل الحل الأفضل والأمثل في مثل هذه الوضعيات إلى أن يأتي ربما ما يخالف ذلك.

من خلال ما تقدم وللعمل على مراوغة الهشاشة يسعى العاطلون عن العمل من أصحاب الشهادات الجامعية إلى تبني العديد من السيناريوهات يمكن اختزال ملامحها في النقاط التالية في :

الانخراط في مسالك التجارة الحدودية والتهريب بالنسبة لعدد من شباب الجهات الحدودية، فهذه المسالك توفر دخلا محترما إذ على قدر الاستثمار في ذلك على قدر ما تكون الأرباح هامة لكن الشرط الوحيد هو احترام قوانين اللعبة والعمل على التحصين الشبكي. فهذا الأسلوب في الكسب يتطلب علاقات اجتماعية وإدارية ومالية وأمنية بل وسياسية أيضا، فكل الأطراف المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر مهما كان موقعها تستفيد من التهريب والتجارة الحدودية<sup>28</sup>.

قبول العروض المتوفرة دون البحث في جزئياتها على اعتبار أن العمل ظرفي وفي الأثناء يتم البحث عن عمل آخر وتقديم المطالب للوظيفة العمومية من أجل الانتداب وتفعيل ذوي النفوذ الإداري والسياسي ومن أجل الدعم والاستعداد لتقديم « الرشوة ».

<sup>27</sup> الحقرة : من الكلمات التي برزت وتداولت بشكل كبير بعد الثورة التونسية وتعني الاحتقار والاستعلاء والمساواة الاجتماعية والظلم الاجتماعي، انظر: فتحي ليسير : معجم الثورة التونسية. نشر دار محمد علي للنشر. تونس، 2012.

<sup>28</sup> يمكن العودة في هذا الإطار إلى :

- بن زينة، محمد علي وآخرون (2019). عندما تلتقي التجارة الموازية مع النوع الاجتماعي. تونس : منشورات نشاز.

- الزواري، رضا (2012). الثورة التونسية، ثورة الهامش على المركز. تونس : نشر مكتبة علاء الدين. صفاقس.

القناعة بكون الوضع « ظرفي » والمنتدب هو في وضعية استثنائية وبالإمكان مغادرة الشغل بشكل طوعي في حال الحصول على شغل آخر أو إنهاء المهام من قبل صاحب المؤسسة، علماً بأنّ التعامل مع هذا الوضع على هذا الأساس قد افرز إشكالات جديدة انعكست على توتر العلاقات الاجتماعية داخل الفضاءات المهنية، فعلاقة المنتدب مع المؤسسة التي يشتغل فيها علاقة متوترة تسودها علاقات « الريبة من الإطار الإداري ».

- عدم القدرة على بناء مشاريع مستقبلية وفق ما هو متوفر، فالبنوك على سبيل المثال لا تقدم القروض إلا في حال الاستجابة للشروط المطلوبة، وهي الوسيلة الوحيدة للتمكّن من ذلك، وغالبية حاملي الشهادات الجامعية يفتقدون لمثل هذه الضمانات التي يمكن ان تطلبها المؤسسات المالية من أجل بعث مشاريع خاصة (Melliti & Moussa, 2019).

- الآليات العديدة التي تمّ بعثها على غرار محاضن المؤسسات أو التكوين الموازي أوفتح الأفق أمام بعث مشاريع خاصة باءت بالنسبة للمرشحين بالفشل، ذلك أنهم يعتبرون أن الإشكال لا يكمن فحسب في التكوين والحصول على مهارات تنظيمية تمكن من انجاز مشروع للحساب الخاص بل في الحصول على السيولة المالية التي تمكن من الانطلاق الفعلي في انجاز المشروع.

- عدم تفصل الآليات المقترحة من قبل السلطة مع ما يمكن أن توفره بالخصوص المؤسسات الخاصة والتي تنخرط في العموم في مجالات ربحية بالأساس، وكما سبق الذكر فإنّ هذه المؤسسات هي المستفيدة الأولى من هذه الآليات، وعلى مستوى آخر، حضور القطاع الخاص في الجهات الداخلية محدود جدا وفي كل الحالات، وحتى وإن توفرت الرغبة في الانتداب وفق هذه الآليات فإنّ الإنتدابات تكون محدودة جدا وفقا لطاقة استيعاب هذه المؤسسات.

- الاستعداد للانخراط في مسالك أخرى يمكن أن توفر دخلا وظروفا أفضل، كالسعي نحو الهجرة غير النظامية، أو التجارة في المواد الممنوعة، وهذا النشاط يمكن أن يوفر دخلا حتى وإن كان غير « مقبول أخلاقيا » ومرفوض قانونيا، بحيث يتم تبريره انطلاقا.

- من المعطيات حول انسداد أفق التشغيل وأفق العمل، وكثيرون من يعتبر أن الهجرة أيا كانت أساليبها هي الحل الأمثل (السحباني، 2016).
- الإحساس بالدونية وعدم القدرة على الفعل والخوف من المجهول بل وعدم الإحساس بالاطمئنان والحق في الحلم مثل هذا شعور لاحتضناه بالخصوص لدى العاطلين الذين يسعون إلى البحث عن شغل بوسائلهم الخاصة وكل محاولاتهم باءت بالفشل هذا ويتغير الموقف والوضع لدى المجموعات التي جعلت من البطالة آلية للنضال الجماعي والاحتجاج والاعتصام، فالفعل الجماعي يحدّ بشكل كبير من الأزمات النفسية.
- الوضعية الاجتماعية الصعبة للمتزوجين، فالعديد من المنتدبين المتعاقدين كانوا يعيشون على أمل تسوية وضعياتهم المهنية، بعضهم تزوّج، بل وهندس أسلوب حياته على أساس كونه منتدبا مترسما. يروي أحد الشبان تجربته الخاصة التي بدأت بإنهاء عقد العمل في الوقت الذي واصلت زوجته العمل، إلا إنّ ذلك لم يدم، بحيث تمّ فصلها هي الأخرى في وقت لاحق، وقد اعتبر المتحدث أنّه من حسن حظهما ليس لهم أبناء، باعوا الأثاث بشكل تدريجي لمواجهة متطلبات الحياة وفي الأثناء قاما بالبحث عن أي شغل، في النهاية لم يعد هناك أثاث لبيعه فغادروا البيت، وعاد كل واحد إلى أسرته واعتبر محدثنا أنّ وضعيته يمكن إدراجها في « ما بعد الهشاشة » (السحباني، 2016، a، 2018، b)
- نستنتج من خلال ما تقدم أنّ الذين تمكنوا من الحصول على عقود شغل لكنها تبقى ظرفية، ولا تفتح بالضرورة الباب أمام الانتداب الفعلي والترسيم، وهذا ما يؤلّد عندهم الشعور بالسلبية والتمهيش نتيجة لهشاشة الوضع المهني وضبابية الرؤيا المستقبلية والإحساس بالإقصاء على خلفية عدم القدرة على الانتماء إلى المؤسسة والاندماج فيها، فالمتعاقد يبقى « عوناً » وليس بمقدوره الارتقاء إلى رتبة « الفاعل ».
- تبدو سيناريوهات الفعل متعددة، تتراوح من قبول الأوضاع على ما هي عليه والانتظار، وقد تصل إلى الانخراط في شبكات التهريب والمتاجرة بالمواد الخطيرة والممنوعة والتفكير في الهجرة غير النظامية، وبين المستويين هناك العديد من الحلول التي تبقى ظرفية إلا أنّها هامة على اعتبار دور المسكّن الذي يتم تناوله.

## الهشاشة ومحطات السياسة التنموية في تونس : النشأة والتطور

تبدو البطالة هاجسا أساسيا بالنسبة لمختلف مسارات التنمية في تونس منذ الاستقلال. فقد اعتبر الخطاب الرسمي إن رقي تونس وتقدمها لا يكون إلا عبر العمل، وتوفير شروط العمل للجميع ذكورا وإناث، كما اعتبر أنّ التعليم هو السبيل الوحيد للعلم والعمل، فديمقراطية التعليم كانت من الشعارات الأساسية للدولة الراعية<sup>29</sup>، بحيث ربطت أُنْدَاك بينها وبين الأمية والجهل والبطالة، فالعاطلون عن العمل يفتقدون إلى المهارات في مختلف الصناعات وليست لهم شهادات تخوّل لهم ذلك. لقد حاولت الدولة الراعية من خلال الثلاثية القطاعية. القطاع العام والخاص والتعاضدي معالجة الإشكال<sup>30</sup>، إلا أنّ الأقطاب التنموية لم تكن لها القدرة على استيعاب الطلبات الإضافية للشغل، وكنتيجة لذلك كان القطاع العام المستوعب الأساسي لطالبي الشغل لأسباب سياسية واقتصادية، وأصبح الممول الرئيسي « للحزب الحاكم » في مجال توفير الشغل « للموالين له سياسيا » في ظل الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد بشكل تصاعدي منذ إقرار العشرية الأولى للتنمية<sup>31</sup>.

فتح الانهاء السياسي للثلاثية القطاعية، بوصفه تعبيرا عن نهاية الاشتراكية الدستورية، المجال واسعا أمام بروز أشكال جديدة ومتطورة للهشاشة الشغلية، إذ لم يكن ينظر إلى حضائر مقاومة التخلف في بداية الستينيات<sup>32</sup> على أنّها تمثل هشاشة شغلية،

<sup>29</sup> Les perspectives décennales de développement 1960-1970. Tunis 1960.

<sup>30</sup> الثلاثية القطاعية شكلت البنية الأساسية للسياسة التنموية للعشرية الأولى للتنمية في ظل التخطيط الإلزامي وتقوم على تعايش القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي، نموذج يشبه إلى حد كبير التجربة اليوغوسلافية بالنسبة للقطاع التعاضدي، تم وضع حد لهذه التجربة مع بداية المخطط الثالث للتنمية لعدد الأسباب الداخلية تتعلق بالخصوص بإدارة القطاع التعاضدي إثر قرار تميمه وضغوطات خارجية في علاقة بخوف بعض القوى الأجنبية من التقرب والانخراط أكثر داخل الكتلة الاشتراكية. مع نهاية هذه المرحلة تمت محاكمة وسجن الوزير أحمد بن صالح باعتباره مهندس هذه التجربة وتم تعديل المسارات التنموية في اتجاهات ليبرالية.

<sup>31</sup> بعد انهاء الثلاثية القطاعية، والدعم الكبير الذي وفرته الدولة للقطاع الخاص لم يتمكن هذا الأخير من انتاج مواطن شغل نظرا لحدائته، كما ان انهاء النظام التعاضدي فتح سوق الشغل على مطالب جديدة مطالبة بالتشغيل وبقي قطاع الوظيفة العمومية القطاع الذي يستوعب الطلبات الإضافية للشغل ومن هنا بدأت أزمة هذا القطاع في الاستفحال.

<sup>32</sup> حضائر مقاومة التخلف كان توجهها يهدف بالأساس توفير مهن ظرفية للشباب والكهول وحتى الشيوخ



كما أنّ كل البرامج الأخرى التي أفرزها هذا التوجه لم تكن تحسب على أنّها هشاشة على غرار برامج التنمية الريفية والتنمية الريفية المندمجة وتشغيل الشباب والفتاة الريفية... كما أنّ مفهوم الهشاشة من حيث الشكل والمضمون لم يكن مطروحا في تلك الفترة. برز المنعرج الهام بشكل خاص في بداية العشرية الثانية للتنمية 1970-1980 وتمثل في الانخراط في أسلوب الهشاشة دون الوعي بخطورته بل الاعتقاد انه السبيل الأمثل للحد من البطالة وتوفير موارد الرزق. ومع الانخراط في المسار الاقتصادي الليبرالي في هذه العشرية، كان شعار توفير الشغل للمواطن والحدّ من البطالة ومراجعة المنوال التنموي بالشكل الذي يحدّ من الاختلالات التنموية الجهوية الهاجس الأساسي للسلطة، كما مثّل صكاً موقعا على بياض قدم للقطاع الخاص للقيام بهذه الأدوار بداية ببلورة آليات جديدة فتحت المجال واسعا أمام الهشاشة المهنية<sup>33</sup>.

كان الانخراط في أسلوب المناولة البداية لهذا التوجه الجديد، كما تمّ اعتبار القطاع العام محدود القدرة على استيعاب الطلبات الإضافية للعمل، في حين كان القطاع الخاص حديث العهد بعيدا هو الآخر عن تلبية كل طلبات الشغل والوظيفة التي سعت إليها السلطة في فترة تميّزت بالخصوص بتراجع الدولة عن السياسة الاجتماعية التي رافقت الدولة الراعية وهو ما خلف العديد من احتجاجات اجتماعية<sup>34</sup>. انتهت العشرية

من من ليس لهم دخل قارويتمثل في بعض الاعمال كالنظافة او البستنة مقابل اجرزهد تطور في وقت لاحق هذا البرنامج بالخصوص مع العشرية الثانية للتنمية في برامج أخرى مشابهة ولكن ضمن نفس التوجه والاهداف، كانت كلها تقريبا فاشلة<sup>33</sup> بلور هذه السياسة بالخصوص الوزير الاول الهادي نويرة في خطابه. برنامج المرحلة الذي قدمه امام مجلس الامة في ديسمبر 1973 والذي يفتح الباب كبيرا امام الانخراط في النهج الليبرالي والدور الكبير الموكل للقطاع الخاص لتوفير مواطن الشغل والاستثمار بشكل خاص في الجهات الداخلية وتقديم كل أنواع الدعم لهذا القطاع للقيام بذلك<sup>34</sup> العديد من الاحتجاجات الاجتماعية برزت في هذه المرحلة ولعل أهمها الاضراب العام الذي دعا اليه الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 26 جانفي 1978 وانتهى بحمام دم، تم على أثره اعلان حالة الطوارئ ومنع الجولان ليلا ونزول الجيش الى الشوارع لمعاوضة قوات الامن ومحاكمة القيادات الوطنية والجهوية للاتحاد العام التونسي للشغل. انظر

- محاكمة المسؤولين عن حوادث 26 جانفي 1978 نشر وزارة الاعلام. توس، 1979.  
Parti socialiste destourien : La politique contractuelle et les événements de janvier 1978. Ed Dar el Amal 1978.

الكحلوي، محمد (2011). معركة 26 جانفي 1978، الاسباب والوقائع. المخلفات والنتائج. تونس

الثانية بأزمة كبيرة كما بدأت العشرية الثالثة بأزمة<sup>35</sup>، وقد تمّ الحسم في كل مرة عبر المعالجة الأمنية وإعلان حالة الطوارئ.

لم تعد الخيارات السياسية والاقتصادية الجديدة قائمة على مراجعة المنوال التنموي كما كان الأمر بالنسبة للعشرية الأولى، بل تمّ اعتماد إصلاح هذا المنوال وتعديله بالشكل الذي يوفّر جملة من التوازنات الاقتصادية التي ستعكس لاحقا وفق تصوراته بشكل إيجابي على الاوضاع الاجتماعية، وفي هذا الإطار تأتي خطة الإصلاح الهيكلي في أواسط الثمانينيات<sup>36</sup> والتي فتحت الباب واسعا أمام « الخصخصة ».

وكان يجب على العديد من المؤسسات العمومية أن تمرّ بالضرورة بأزمات مالية. حتى ولو كانت مفتعلة. ليتم التفریط فيها من أجل إنجاح الخصخصة، بهذا تحولت الإدارة الى الية أساسية داعمة للقطاع الخاص المدعم من قبل النظام الحاكم، وفي ظل هذه الأوضاع تقنت الهشاشة الشغيلة، وتطوّرت نتيجة لذلك الاحتجاجات المطالبة بالتشغيل وباحترام قانون الشغل ومختلف الاتفاقيات المصادق عليها مع الهيئات الدولية حول الشغل وظروف العمل اللائقة والسلامة المهنية وعديد المطالب الأخرى كاحترام الحق النقابي والدفاع عن القدرة الشرائية.

ومع التوقيع على برامج شراكة مع المجموعة الأوروبية وإقرار سياسة التأهيل الشامل للمؤسسات الاقتصادية<sup>37</sup>، وتواصل تردي الاوضاع التنموية في الجهات الداخلية بالخصوص وعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بالأدوار التي كان مطالباً بالقيام بها شكّلت التجارة الموازية والتجارة الحدودية<sup>38</sup> مجالا مستحدثا للشغل. وقد مثل

<sup>35</sup> أزمة الخبز، على إثر إعلان السلطة رفع الدعم عن الخبز الشيء الذي أدى الى تضاعف سعره احتج التونسيون على هذا القرار ونزلوا الى الشارع، يتدخل مرة أخرى الجيش ويتم منع الجولان وانتهى الامر بتراجع السلطة عن قرار رفع الدعم.

<sup>36</sup> Ben Romdhane, M. (2011). *Tunisie, État, économie, et société. Ressources politiques, légitimation et régulation sociales*. Ed Publisud.

<sup>37</sup> على إثر الانخراط التدريجي في برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار العولمة سنة 1995 تم إقرار سياسة التأهيل الشامل للمؤسسات الاقتصادية التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي وذلك للارتقاء بجودة المنتج التونسي وتطوير قدرته التنافسية في السوق الداخلية والأسواق الخارجية.

<sup>38</sup> تم تعميم ما يعرف بأسواق ليبيا في كل المدن، كما تعاملت الدولة مع التهريب والتجارة الموازية بكثير من المرونة على اعتبار ان ذلك يمكن ان يفتح مجالات دخل لعديد الشرائح الاجتماعية ويحد من حالات الاحتقان الاجتماعي انظر:

هذا الوضع إجابة اجتماعية لإنتظارات عديد القطاعات الشعبية خاصة في الجهات الداخلية. تعاملت السلطة بشكل إيجابي مع هذا التوجه بل وشجعتته بشكل مخفي في سعيها الحد من الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجات وتوفير سيولة مالية ومواطن شغل مهما كانت طبيعتها.

لكن هذا المشهد تطوّر بشكل سريع لعدد الأسباب يمكن حصرها في عناصر أساسية

كالتالي :

- انخراط الشرائح الاجتماعية في هذا التوجه خاصة تلك التي كانت لها إشكالات سياسية مع السلطة وإقرار هذه الأخيرة سياسة تجفيف الينابيع...، أي المنع من العمل في الوظيفة العمومية وعدم السماح برخص للعمل أو الاستثمار في بعض القطاعات وعليه كانت التجارة الموازية الحل الوحيد للكسب وتوفير الدخل المادي.

- بروز مكثف لما أصبح يعرف بـ <أسواق ليبييا> في كل الجهات دون أي استثناء، وهي أسواق موازية يتم ترويج فيها السلع غير المراقبة والسلع المهربة، علما وأنّ منتوجات تونسية تروج في هذه الأسواق بأسعار متدنية مقارنة مع الأسعار نفسها في الفضاءات التجارية، والسبب يعود إما لعدم صلاحية هذه المواد او للتحايل الضريبي ودون دفع الأداء على القيمة المضافة<sup>39</sup> وهو ما يفسر أسعارها المتدنية.

- اقبال كبير لشرائح اجتماعية واسعة على التداول على هذه الأسواق نظرا لكون الاثمان هي في الغالب زهيدة مع أنّ جودة البضاعة ليست في الغالب محترمة، وعلى مرّ الأسواق وظائف اجتماعية هامة في تعديل ارتفاع الأسعار<sup>40</sup>.

- بن زينة، محمد علي، عبد الباقي، مريم، & ألفة، ملوم (2018) (اشراف)، في سوسولوجيا الهوامش في تونس. دراسات في المناطق الحدودية والاحياء الشعبية. تونس: نشر دارنحمد علي الحامي.

Enda inter-arabe : (1997). *La débrouille au féminin. Stratégie de débrouillardise des femmes de quartiers défavorises en Tunisie*. Tunis : Enda.

- Mouri, H. (2016). *L'informel ou la face cachée de la précarité. Le cas des chiffonniers de Tunis*. Tunis : Ed Latrach, ISSHT.

<sup>39</sup> انخرطت العديد من المؤسسات الاقتصادية في الانفتاح على ما يعرف بأسواق ليبييا وذلك للاستفادة من السيولة المالية وعدم الالتزام بالنظام الجبائي وعدم احترام جودة المنتوج، علما وانّ المنتوجات المعروضة تحمل مع ذلك العلامات التجارية لهذه المؤسسات

<sup>40</sup> المعادلة الهامة تتمثل في كون هذه الأسواق لا تتوفر على أي نوع من أنواع الرقابة واسعارها متدنية

- انخراط العديد من العاطلين عن العمل ومن حاملي الشهادات الجامعية في كل الجهات في التجارة الموازية نظرا لمردوديتها المالية، مع أنّ النجاح في هذه الأسواق يرتبط بالفعل الشبكي ذلك أنّ العمل هو عمل جماعي وليس عمل فردي.
- بروز شركات تحظى بالحماية بل والدعم من جهات إدارية وسياسية نافذة أصبحت تلعب دور الوسيط في توفير السلع المهربة، وبهذا أصبحت التجارة الموازية تقريبا مقننة، إذ يكفي السفر إلى الصين أو تركيا واقتناء المنتوجات المرغوب فيها والعودة إلى تونس، وهذه الشركات النافذة تتولى القيام بكل إجراءات النقل وتمدّد أصحابها في العناوين التي يحددونها بل والأهم من ذلك أنّ الدفع يتم هنا في تونس<sup>41</sup>.
- النتيجة تقنين الفساد في مختلف أشكاله.

### الاستراتيجيات الفردية للفعل بعد الثورة لمواجهة الهشاشة أو مراوغتها

برزت العديد من الاحتجاجات الاجتماعية الفردية والجماعية التي قادها المعطلون عن العمل في عديد الولايات وبالخصوص ولايات قفصة وسيدي بوزيد والقيروان والقصرين وتطاوين وقبلي وقابس وجندوبة ومدنين وشفافس والكاف وتونس العاصمة من أجل المطالبة بالحق في التشغيل<sup>42</sup>. كما شهدت كل الولايات دون استثناء تحركات لعمال الحظائر<sup>43</sup>، أي كل العمال الذين يتم انتدابهم وفق « الآلية 16 »<sup>44</sup>. والتي توقّر لهم دخلا محدودا ووضعاً هشاً بالرغم من حصولهم على شهادات جامعية، هؤلاء العمال يعملون بالخصوص في قطاعات عامة مختلفة وتتولى الجهات الإدارية الجهوية صرف

والمنتوجات المعروضة لا تستجيب في الغالب الى مواصفات الجودة الا انها وبالرغم من خطورة بعض المنتوجات أحيانا تمكن من تلبية حاجات الطبقة الوسطى التي أصبحت اهم زبون لهذه الأسواق والحال انه في الاول كان الشرائح الفقيرة هي الزبون الأهم.

<sup>41</sup> تطورت شبكة الفساد الإداري الى درجة ان التهريب والتجارة الموازية أصبحت تقريبا مقننة وتخضع لضوابط واضحة وافرزت اثراء جدد متعاونون بشكل كلي مع مختلف أجهزة النظام السياسي والإداري.  
<sup>42</sup> يمكن في هذا الإطار العودة الى الدراسات التي انجزناها حول الاحتجاجات الاجتماعية الجماعية سنوات 2015، 2016، 2017 مراجع سابقة.

<sup>43</sup> عمال الحظائر هم عمال يشتغلون في كل الاختصاصات وكل القطاعات الا ان وضعهم الشغلي يتميز بالهشاشة على اعتبار كونهم على الدوام ظرفيون ولا يتوفرون على أي امتيازات او تغطية اجتماعية.  
<sup>44</sup> الآلية 16 هي البية تم بعثها في كل الولايات التي تتولى تقديم الاجر لعمال الحظائر وفق الحد الأدنى الضروري علما وان العمال يشتغلون مع ذلك في مؤسسات تابعة للقطاع العام.

أجورهم على حساب الميزانية الجهوية للولاية، هؤلاء دخلوا في سلسلة من التحركات الاحتجاجية في كل الولايات بل وأخذت بعض الاحتجاجات بعدا وطنيا وذلك من أجل المطالبة بالترسيم لكونهم في وضعية هشة منذ سنوات عديدة.

على مستوى آخر ظهرت في الفضاء العام احتجاجات المعلمين النواب والأساتذة النواب<sup>45</sup>، والذين لم تتم تسوية وضعياتهم المهنية. فقد دخلت هاتان الفئتان في جملة من التحركات في جميع الولايات أيضا هذا علاوة على الاعتصام أمام المندوبيات الجهوية للتربية وإمام مباني وزارة التربية في العاصمة. أخذت احتجاجات أخرى أبعادا وطنية وجهوية ومحلية تم رصدتها هي الأخرى في الإطار نفسه أما للتنديد بهشاشة التشغيلية أو للمطالبة بالتشغيل ووضع حد للهشاشة الاجتماعية، بعض من هذه الاحتجاجات أخذت الشعارات التالية<sup>46</sup>:

- «هرمنا»، حملة قام بها المعطلون عن العمل
- «فاش نستناو»، حملة تمّ اطلاقها من قبل عدد من الشباب جاءت على خلفية ما أتى به قانون المالية 2018.

• «الرخ لا»: حملة تم اطلاقها في إطار اعتصام الكامور

كانت التحركات الاحتجاجية المطالبة بالتشغيل أو المنددة بهشاشة تشغيلية متعدّدة، وتمّ تشكيل تنسيقيات جهوية ووطنية لتنظيم الفعل الاحتجاجي وإدارته والتنسيق بين مختلف الفاعلين والتواصل مع عديد مكونات المجتمع المدني<sup>47</sup>.

وأمام عدم الاستجابة السلط للمطالب، طوّر المحتجون المنهجية الاحتجاجية وتمّ ربط التشغيل بالتنمية بحيث فتحت هذه المقاربة الجديدة المجال لوسائل الاعلام

<sup>45</sup> احتجاجات شملت عشرات الآلاف من المعلمين وأساتذة التعليم الثانوي المناوبين، يتم انتدابهم بشكل ظرفي للتدريس ويمكن ان تتواصل العملية لعدة سنوات دون ترسيم ودون أي حقوق، قام هؤلاء المناوبون بحركات احتجاجية كبيرة في كل الولايات من أجل الانتداب النهائي.

<sup>46</sup> تم رصد هذه الاحتجاجات ميدانيا في كل الجهات، انظر دراستنا المشار إليها نفا حول الاحتجاجات الاجتماعية الجماعية.

<sup>47</sup> لعبت العديد من أطراف المجتمع المدني دورا كبيرا في دعم وتأييد هذه الاحتجاجات وهو دور تجاوز بكثير دور الأحزاب السياسية. انظر: المولدي قسومي. مجتمع الثورة. نشر وحدة البحث > المجتمع والمجتمع الموازي < جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والانسانيات. تونس ٥١٠٢.

ومكنتهم من التعبئة للدفاع عن أوضاعهم المعيشية، وكان للعاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات الجامعية دورا طلائعيا، وأخذت المطالبة بالتشغيل أبعادا جديدة كما أنّ عملية الربط هذه جعلت بعض أهالي بعض المعتمديات تدخل في عصيان مدني للمطالبة بالتشغيل والتنمية المحلية. نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض من هذه الاحتجاجات خلال السنتين الماضيتين: الاحتجاجات في قرقنة التي تواصلت على امتداد ثمانية أشهر وشهدت مشاركة كل متساكني الأرخيبيل، الاحتجاجات في المكناسي والكامور والفوار والمضيلة ... والقائمة تطول<sup>48</sup>. ومع ادراج التنمية المحلية مع ملف التشغيل أصبحت الشعارات تتمحور حول الحوكمة الرشيدة وقضايا الفساد والخدمات الاجتماعية.

تصدع القطاع العام الذي أُغرق بعد الثورة بجملة من الانتدابات العشوائية تحت ضغط بعض الأحزاب السياسية والتنظيمات الإسلامية التي رأت في انتداب المناضلين ضحايا البطش والدكتاتورية ردا للاعتبار، فقد كانوا من ضحايا سياسة تجفيف اليبابيع ومن ثم تم انتدابهم وفق هذه السياسة بل إنّ بعضهم تولوا مراكز قيادية بدون خبرة وأحيانا بجهد تام للقطاع<sup>49</sup>. وفي ظل الأزمة الاقتصادية المترامنة مع الثورة والتي تبلورت عبر التراجع الكبير للنتاج المحلي الخام، غادرت العديد من المنشآت الصناعية والتجارية الأجنبية تونس، كما فضّل العديد من المستثمرين التونسيين الاستثمار في الخارج.

كانت تعهدات الحكومات المتعاقبة كثيرة وبرزت بشكل خاص خلال الحملات الانتخابية للمجلس الوطني التأسيسي وانتخابات مجلس نواب الشعب<sup>50</sup>، ولم يتم في الغالب الالتزام بها وقد انعكس ذلك على الفعل الاحتجاجي الذي بدأ يأخذ أشكالا

<sup>48</sup> انظر: المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية: الحركات الاجتماعية في تونس. السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس 2018.

<sup>49</sup> في ظل الأوضاع الحالية أصبح القطاع العام عبئا كبيرا على الاقتصاد نتيجة تضخمه المرضي ومردوبيته المحدودة وتوظيفه السياسي.

<sup>50</sup> خيبة الأمل الكبيرة نتيجة الخطاب السياسي لعديد الأحزاب السياسية بتوفير مواطن الشغل والحد من العمل الهش والتنمية الجهوية وخاصة العناية بالجهات الداخلية، بالنسبة للأحزاب التي تولت السلطة إثر الثورة، فإنها لم تلتزم بتعهداتها بل ان الامر زاد رداءة. انظر:

- التليلي، جلال (2018). تفكير الفقراء. منظومة القروض الصغرى في تونس. دراسة ميدانية. تونس: نشر جمعية راد.

- الهامي، جيلاني (2017). منظومة الفشل. تونس: الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع.

تصاعدية واستراتيجيات فعل فردية وجماعية للانصهار في سوق الشغل، ومن خلال لقاءاتنا مع « معطلين » عن العمل أو « عاطلين عنه » لاحظنا بروز هوية جديدة لدى هذه الفئة يمكن تسميتها بـ « الهوية المتشكلة ».

نعني بالهوية المتشكلة هوية فرعية تتميز بالتعدد والقدرة على التفاعل والتكيف مع وضعيات مختلفة تنطلق من عدة سيناريوهات للفعل غير متناغمة في الغالب بل وأحيانا ذات مرجعيات متناقضة إلا أنّها توقّر جملة من الأجوبة على عديد الوضعيات الاشكالية ذات العلاقة بالدخل، فالشغل يوقّر أجرا، إلا أنّ هذا الأجر في الغالب غير كاف وعليه يجب الانخراط في مسالك كسب أخرى تمكّن من توفير دخل قادر على تلبية الحاجيات<sup>51</sup>. إذن: كيف بلورت الهوية المتشكلة آليات الانخراط في مسارات تشغيلية متعدّدة ؟

يحيلنا السؤال إلى مختلف محطات الفعل التنموي في علاقة بالدخل والأجور ولعل ذلك ما يمكن أن يفسر مكانة الموازي أو اللاشكلي في الشبكة العامة للاستهلاك.

تبدأ الأساليب المتعدّدة للدخل الموازي من مهن عائلية، تشارك فيها العديد من الأطراف على قناعة كون الأجر لا يكفي في كل الحالات خاصة مع تخلي الدولة عن الأسرة وتراجعها عن دعمها لها في عديد القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن... وعليه فإنّ الانخراط في اللاشكلي أصبح معطى هاما وأساسيا ومشكلا لليومي العائلي<sup>52</sup>.

الاختلاف كبير وهام بين اللاشكلي وغير القانوني، فاللاشكلي ينخرط في الموازي في حين أن غير القانوني يعود إلى المجال الجنائي، واللاشكلي بالنسبة لمختلف موارد الدخل في المجتمع التونسي تعود إلى ما هو عرفى، فكل الأساليب التي توفر دخلا إضافيا للفرد والعائلة خارج القنوات الرسمية لا تعتبر سلوكا غير قانوني بل إنّ السلطة في تونس ذهبت

<sup>51</sup> مجال فعل هذه الهوية بشكل خاص هو الفضاء السيبرني، والفاعل هو فاعل سيرني تعبوي ميداني انظر دراساتنا حول الاحتجاجات، مراجع سابقة.

<sup>52</sup> هناك العديد من المؤسسات التي تقدم قروضا صغرى لمشروع صغيرة على غرار جمعية .اندا . وان كانت هذه القروض تمكن من توفير دخل للعائلة إلا انها لا تمكنها من الخروج من حلقات الفقر.

في هذا المنحى وعملت على دعمه على اعتبار أنه يحد من الضغط الاجتماعي المسلط عليها، كما أنّ بعض الجمعيات تعمل على تقنين ذلك<sup>53</sup>.

لقد كانت أساليب الدخل الموازية أساسية في هيكل الانخراط في منظومة الحلول الطرفية للحد من البطالة، فالجهات التي تعاني بشكل كبير من بطالة حاملي الشهادات الجامعية هي بالأساس الجهات الداخلية وهي جهات تعاني منذ عقود من الحيف التنموي (Tizaoui, 2018) كما سبق وذكرنا. وعليه فهي جهات لا توفر الحد الأدنى الضروري الذي يمكّن لحاملي الشهادات الجامعية من الانطلاق في بعث مشاريع خاصة، يضاف إلى ضعف البنية التحتية ونسب اندماج اقتصادي محدود وعدم تمفصل مختلف القطاعات الانتاجية، ونتيجة لكل ذلك فإنّ الخدمات الإدارية والاحاطة وتأطير حاملي الشهادات الجامعية هي الأخرى محدودة مقارنة بالأفق التي يمكن أن تفتحها عديد المدن الكبيرة وبشكل خاص كبرى المدن في الشريط الساحلي والنتيجة أنّ حاملي الشهادات الاجتماعية لا يتوفرون على الحظوظ نفسها للانخراط في سوق الشغل وبشكل خاص بعث مشاريع خاصة.

من العوامل الهامة التي أشار إليها العديد من المستجوبين نذكر مسألة عدم قدرة الأسرة على توفير الدعم الضروري للأبناء بسبب العديد من الأسباب من بينها أوضاعها المادية في الغالب التي لا تسمح بذلك، وعدم المعرفة الدقيقة بآليات بعث المشاريع والإجراءات التي يتوجب القيام بها، ففي الغالب تعتبر الأسرة أنّ مساهمتها في بعث مشروع لأحد الأبناء هو مشروع عائلي ويحق في مثل هذه الحالات للممول التدخل في إدارة وتسيير والبت في القضايا التي لها علاقة بذات المشروع، بينما ترى أسر أخرى تتوفر على إمكانات التمويل ان مثل هذه الممارسات هي شكلا من المغامرة في ظل أوضاع يغلب عليها الاضطراب، كما أنّ عدم توفر بعض الأسر على رأس مال اجتماعي المتمثل في شبكة علائقية قد يلعب دور الصمام أمام بعض الإشكالات الإدارية.

<sup>53</sup> عدد المنتفعين بهذه القروض هو بمئات الالاف والحجم الكلي للمستفيدين بطريقة مباشرة او غير مباشرة حسب اعتقادنا هو في حدود الثلاث ملايين تونسي وهو ما يعكس حدة الفقر في المجتمع.



قد تدفع أسباب نفسية ونفسية اجتماعية إلى عدم القدرة على التكيف مع حاجات سوق الشغل. في هذا الإطار نشير إلى عقدة الشهادة الجامعية بالنسبة للفرد ومحيطه، ذلك أنّ حامل شهادة جامعية يعتقد أنّها تمثل مفتاح النجاح ولو بنسب متفاوتة لكنها متأكدة، وفي هذا الإطار تمت الإشارة من قبل المستجوبين إلى تراجع الدور الرمزي والفعلي للشهادة الجامعية في العقود الماضية؟

تلعب المعطيات في الغالب دور الحاجز بين طالب الشغل وسوق الشغل، فطالب الشغل يرفض العمل في قطاعات يعتبرها أقل بكثير من انتظاراته ومن قيمة الشهادة الجامعية التي تحصل عليها، خصوصا عندما لا يهتم الأجر بقدر ما يهتم السلم الاجتماعي وانعكاساته على المكانة الاجتماعية للشغل، فمن غير المقبول - بالنسبة للعديد من المستجوبين - النزول بالشهادة إلى مستويات دنيا وقبول أي عمل بدعوى البطالة ولو كان يوفر أجرا محترما، وهذا الاشكال واجهه العديد من طالبي الشغل وكان عائقا أمامهم للتكيف مع الوضعيات الشغلية التي لا تتوافق مع طبيعة الشهادة العلمية كما ذكرنا.

يعتبر بعض العاطلين عن العمل أنّ القبول ببعض الأعمال على اعتبارها ظرفية يزيد في تعميق الأزمة لسببين اثنين على الأقل : أولا لأنّ الظرفي لا يسمح بالبحث عن عمل آخر وقد يطول الظرفي ليصبح أساسيا وتطول معه حالة الهشاشة، وثانيا لأنّ المهارات المكتسبة في الغالب ليست لها أي علاقة بالشهادة العلمية، وعليه فإنّ الأجر لا يستجيب بالضرورة الى سلم الأجور المعتمدة في علاقة بطبيعة الشهادة والعمل الفعلي، فالظرفي هو في النهاية انحدار للشهادة الجامعية.

أمام هذه الوضعيات فقد رصدنا العديد من الحلول الفردية من بينها :

- الهجرة الداخلية. تتمثل أهمية هذا المسلك بالخصوص في كونه يفتح شرط المجهولية، وهذه الأخيرة تحرّر العاطل عن العمل والحامل لشهادة جامعية من ضغط المحيط وبإمكانه في هذه الحالة العمل في اختصاص يمكن من أجر. يعتبر من اختاروا هذا المسلك أنّ بعض المدن التونسية الكبرى تمكّن في كل الحالات من عديد الفرص للعمل ولو كان العمل ظرفيا الا أنّ الانتقال من عمل الى اخر أكثر سهولة.

- العمل في إطار ما يمكن أن تسمح به العائلة وفق إمكانياتها وطبيعة القطاع الذي تشتغل فيه، وفي الغالب يتم ذلك في القطاع التجاري أو الفلاحي وفي هذه الحالة ينخرط العاطل عن العمل في المنظومة الأسرية للعمل.

- تقديم خدمات بمقابل، مثل نشاطات الدروس الخصوصية وهي أحد الحلول التي يعتقد أصحابها أنها مربحة ومفيدة لكونها توفر الدخل والاحترام.

- تقديم المطالب في كل الاتجاهات والسعي للمشاركة في كل الاختبارات وخاصة تلك التي لها علاقة بالقطاع العام. الاشكال هنا أنّ العديد من المستجوبين اعتبروا أنّ نتائج المناظرات هي في الغالب محسومة<sup>54</sup>، كما أنّ العديد من المعتصمين المطالبين بالتشغيل يبرّون اعتصامهم أساسا للاحتجاج على التلاعب بنتائج المناظرات. أحد المستجوبين ذكر أنّه شارك في مناظرة مع مئات المترشحين لانتداب عدد محدود جدا منهم، وأعلم أنّ نتيجة المناظرة محسومة من قبل، لكن شكليا يجب أنّ يتم الانتداب عبر مناظرة، فلماذا هذا الإهدار المالي غير المبرر؟ حسب رأيه، ولماذا هذا التمثي الذي يزيد في حدة اليأس ويفتح باب الاحتجاج؟

- التدخل لدى أصحاب النفوذ والفاعلين المحليين والجهويين في المستويين الإداري والسياسي من أجل الحصول على شغل. بعض المستجوبين أشعروا أنّهم أعلنوا ولائهم السياسي في مناسبات عدة لبعض الأحزاب السياسية بدون أي قناعة أو التزام فقط من أجل الحصول على عمل.

- العديد من المستجوبين ذكروا أنّ الأوضاع لم تتغيّر وحتى الفاعلين السياسيين ليس بمقدورهم تغيير الوضع حتى وان توقّرت لهم الإرادة.

- التفكير الجدي في الهجرة، وبشكل خاص الهجرة غير النظامية، على اعتبار أنّ مسالك الهجرة القانونية أصبحت بالفعل غير ممكنة أمام الإجراءات الصارمة للحصول على تأشيرة نحو كل البلدان تقريبا، وبعض المستجوبين حاولوا ذلك و الآخرون قدموا

<sup>54</sup> الفساد الإداري شمل أيضا الانتدابات، فقد أصبح من المتعارف عليه ان نتائج الاختبارات محسومة قبل الاختبارات التي لا يعدوا ان يكون دورها شكليا، فالانتداب لم يعد يقتصر على الكفاءة بل على من يدفع أكثر والعملية متشابكة والفاعلون فيها في مواقع إدارية وسياسية نافذة.

أمثلة عن أصدقاء حاولوا ونجحوا، إلا أنّ الهاجس الأساسي يتمثل في كيفية الحصول عن عقد خاصة من بعض دول الخليج، فهو الطريق الأسلم إلا أن إمكانات التحايل كبيرة جدا. فمثل هذه الخطوات تتطلب الكثير من الأموال التي يجب تقديمها للوسطاء والنتائج ليست في الغالب مضمونة، وقد عبرت إحدى المستجوبات عن الخوف من هذه العقود التي تعتبر أكثر يسرا بالنسبة للإناث لكن يمكن أن تؤدي إلى المفاجآت وقدمت لنا العديد من الأمثلة حول ذلك<sup>55</sup>.

- التظاهر أمام المقرات الرسمية والاحتجاج من أجل الشغل، بحيث اعتبر بعض المستجوبين أنّ هذا الأسلوب كان في الأول مفيدا بسبب الاهتمام الإعلامي الكبير الذي صاحبه، إلا أنّ ذلك تراجع بشكل كبير، كما أنّ الدعم الذي كانوا يستفيدون منه من قبل الجمعيات والمنظمات ونشطاء المجتمع المدني تراجع هو الآخر.

- تطوير الاحتجاج إلى الاعتصام واضرابات الجوع الفردية والجماعية واضرابات الجوع الوحشية والسير على الأقدام نحو العاصمة والتهديد بالانتحار ومحاولات الانتحار الجماعية، والانتحار بشكل ممسرح في الفضاءات العامة نتيجة الاستنزاف الكبير الذي شهدته هذه التحركات، وعليه فإنّ الأفق غير واضحة والوضع الهش قابل لكي يطول خاصة مع حملات التشويه التي وصلت حد تجريم الاحتجاجات<sup>56</sup>.

- التجارة الحدودية والتي كانت في الغالب آلية هامة توفر الدخل لحامل شهادة جامعية والعاطل عن العمل له ولأسرته في الجهات الداخلية وهي الآن أيضا غير مضمونة بحكم الاجراءات الأمنية ومقاومة الإرهاب وانعكاسات ذلك على هذا النشاط.

- الانخراط في مسالك التهريب على غرار التجارة الحدودية أصبح يطرح الإشكالات الأمنية، كما أنّ المغامرة أصبحت مكلفة ويمكن أن تؤدي بحياة المهرب، والأمثلة عن ذلك في السنوات الأخيرة متعددة<sup>57</sup>. يوفر التهريب - بناء على هذا المعطى المرصود ميدانيا

<sup>55</sup> مفاجآت بالجملة تنتظر العديد من المهاجرات خاصة لبعض الدول، فبالرغم من العقود والطابع الرسمي للشغل وطبيعة الوظيفة، يمكن ان تجد المهاجرة نفسها في وضعيات حرجة جدا وليست لها أي علاقة ببنود العقد.

<sup>56</sup> على سبيل الذكر فقد جرم المفتي سنة 2017 الاحتجاجات الاجتماعية الجماعية والفردية.  
<sup>57</sup> مع تازم الاوضاع في ليبيا وتحصن الإرهابيين في الجبال الغربية في المناطق الحدودية المتاخمة للجزائر

- دخلها ما بالرغم من كل المخاطر المحفوفة به، فقد ذكر لنا أحد الشبان أنه يتوفر على دخل أعلى بكثير من الأجر الذي يمكن أن يتقاضاه لو كان في الوظيفة العمومية أو حتى في القطاع الخاص، فالكسب مضمون والمردودية المالية هامة والأشكال الوحيد هو المغامرة والأخطار الممكنة بشكل دائم ولهذه الأسباب فإنّ التهريب يجب ان يكون بالضرورة شبكي ويتطلب جملة من العلاقات مع عديد الأطراف من أجل الحماية والاستمرارية في العمل.

## خاتمة

ما تم تقديمه ينطبق على مسارات العديد من الشباب الذين التقيناهم من المعتصمين أو من طالبي الشغل في الجهات الداخلية بالخصوص<sup>58</sup>، بحيث تبدو الهشاشة متعدّدة الأشكال وقد برزت بالخصوص في الانعكاسات النفسية السلبية لحالة البطالة وحالات اليأس والإحباط وكذلك في الضغوطات الاجتماعية نتيجة حالة البطالة وهي ضغوطات عديدة من قبل العائلة والمحيط والإحساس بالإقصاء والتهميش نتيجة عدم إيلاء سلطة الاشراف أي اهتمام جدي خارج مدارات الوعود الكثيرة التي تلعب دور المسكن لا غير. كما تمت الإشارة الى عدم توفرهاكل الإحاطة والتأطير على المستويين المحلي والجهوي، والاكتفاء في الغالب بتقديم النصائح والمطويات دون حلول عملية ودعم فعلي والتشجيع على الانخراط في مسالك واليات العمل الظرفي.

كما برز أدى العاطلين عن العمل الاستعداد للمغامرة بالرغم من المخاطر الحافة بها من أجل توفير الدخل وقناعتهم بعدم التمتع باليات الضمان الاجتماعي ومزيا وفوائد مجلة الشغل على اعتبار الوضع المهني الهش الذي يعيشونه، كما هيمنت الرؤيا القاتمة والسلبية حول الحاضر والمستقبل وهو شعور يتشارك فيه تقريبا كل العاطلين عن العمل

ومع تشدد المراقبة الأمنية والعسكرية أصبح التهريب عملية محفوفة بالمخاطر والعديد من المهربين في السنوات الأخيرة لقوا حتفهم نتيجة مواجهات بينهم وقوات الامن في المناطق الحدودية.<sup>58</sup> انها المعادلة الصعبة في استراتيجيات المعطلين عن العمل والذين انخرطوا في شبكات التهيب وشبكات التجارة الموازية، قد يكون في هذه الحالة التفكير في الفعل التعاوني في إطار الاقتصاد التضامني من الحلول الممكنة.

والحاملين لشهادات جامعية ونتيجة لذلك أصبحت الهشاشة جزءا من المعيش ومهيكله لليومي.

ختاما، العاطلين عن العمل والحاملين لشهادات جامعية يعيشون الهشاشة من مواقع مختلفة وبدرجات مختلفة حسب الجنس والجهة والوضع الاقتصادي للعائلة والطموح والتطلع والاستعداد للمغامرة واليات التفاعل مع المحيط والتكيف مع سوق الشغل والحلول الفردية والجماعية المعتمدة.

### ببليوغرافيا

بن زينة، محمد علي، عبد الباقي، مريم، ألفة، ملوم (2018). (إشراف) في سوسيولوجيا الهوامش في تونس. دراسات في المناطق الحدودية والاحياء الشعبية. تونس : نشر دار نحمد علي الحامي.

التليلي، جلال (2018). تفكير الفقراء. منظومة القروض الصغرى في تونس. دراسة ميدانية. تونس: نشر جمعية راد.

السحباني، عبد الستار (2016). الاحتجاجات الاجتماعية في تونس سنة 2015. تونس : نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

السحباني، عبد الستار (2016). الشباب والهجرة غير النظامية في تونس. دراسة ميدانية للمتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات. تونس : نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

السحباني، عبد الستار (2018). الاحتجاجات الاجتماعية في تونس سنتي 2016-2017. تونس : نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الهمامي، جيلاني (2017). منظومة الفشل. تونس : الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع.

Bedoui, A. (2013). *Le défi de l'emploi et la nécessité de repenser le modèle de développement*. F T D E S : Tunis.

Bel Harety, M., & Hergli, M. (2001). *Adaptation du marché du travail tunisien au nouveau contexte économique*. Tunis : Ed C P U-Centre de Publication Universitaire.

Ben Romdhane, M. (2011). *Tunisie, État, économie, et société. Ressources politiques, légitimation et régulation sociales*. Ed Publisud.

Boulet, P. (2010). *La formation par alternance*. Paris : L'Harmattan.

- Bousnina, A. (2013). *Le chômage des diplômés en Tunisie*. Paris : L'Harmattan.
- Dami, H. (2015). *Marché du travail et hystérésis du chômage en Tunisie*. Tunis : Ed C P U.
- Denave, S. (2015). *Reconstruire sa vie professionnelle : Sociologie des Bifurcations biographiques*. France : PUF.
- Enda inter-arabe (1997). *La débrouille au féminin: Stratégie de débrouillardise des femmes de quartiers défavorisés en Tunisie*. Tunis : Enda.
- Ferchiou, S. (1985). *Les femmes dans l'agriculture tunisienne*. Tunis : Edi sud- Cérés Productions.
- Grell, P. (1999). *Les jeunes face à un monde précaire*. Paris : L'Harmattan.
- Gueslin, A. (2004). *Les gens de rien*. Paris : Ed Fayard.
- Hahn, C., Béatrice, C., & Besson, M, (2005). *L'alternance dans l'enseignement supérieur*. Paris : L'Harmattan.
- Laroussi, A. (2002). *La femme rurale dans l'exploitation familiale. Nord-ouest de la Tunisie. Pour : une sociologie des ruptures*. Paris : Ed L'Harmattan.
- Melliti, I., & Moussa, H. (dir.). (2019). *Quand les jeunes parlent d'injustice. Expériences, registres et mots en Tunisie*. Paris : L'Harmattan.
- Mouri, H. (2016). *L'informel ou la face cachée de la précarité : le cas des chiffonniers de Tunis*. Tunis : Ed Latrach, ISSHT.
- Organisation Internationale du Travail : (2015). *L'inventaire de l'emploi des jeunes en Tunisie*. Ed. O I T.
- Tizaoui, H. (2018). *Pour un nouveau paradigme du développement régional en Tunisie. Pas de développement régional sans industrie*. Étude de géographie économique et sociale. Tunis : Ed Arabesques.
- Valérie, C.-S. (2000). *Alternance et identité professionnelle*. Paris : PUF